

Distr.: General
25 January 2007
Arabic
Original: English



تقرير الأمين العام عن السودان

أولا - مقدمة

١ - يُقدّم هذا التقرير عملاً بالفقرة ١١ من قرار مجلس الأمن ١٥٩٠ (٢٠٠٥) التي طلب فيها مجلس الأمن إليّ أن أداوم على إطلاعه بانتظام على التقدم المحرز في تنفيذ اتفاق السلام الشامل، واحترام وقف إطلاق النار، وتنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة في السودان. كما يقدم التقرير تقييماً للحالة العامة في البلد منذ تقريرتي السابق المقدم إلى المجلس بتاريخ ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ (S/2006/728).

ثانيا - تنفيذ العناصر الرئيسية لاتفاق السلام الشامل

٢ - بعد مرور عامين على توقيع اتفاق السلام الشامل في ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، لم يتقدم التنفيذ على نحو فعال كما كان يُؤمل. وعلى الرغم من أن الإطار الدستوري الأساسي الذي تم توقيعه في الاتفاق قائم، وأن بعض المؤسسات السياسية والأمنية تقوم بوظيفتها، وأن حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان يواصلان تأكيد التزامهما بالتنفيذ التام، فقد ثبت في الواقع أن كلا الطرفين لا يزالان مترددين في اتخاذ الخطوات الصعبة اللازمة للمضي نحو تحقيق السلام المستدام، ولا تزال جوانب هامة من الاتفاق متأخرة إلى حد كبير. ومن الشواغل الأساسية، أن المبادئ الواردة في الاتفاق والتي تتصل بالإدماج السياسي و"جعل الوحدة أمراً جذاباً" لا تزال لم تُحترم احتراماً تاماً، ولا يزال يتعين بذل الكثير من الجهود إذا كان الطرفان يرغبان في تحقيق الأهداف التي يطمحون إلى تحقيقها والمنصوص عليها في بروتوكول متشاكوس وفي البروتوكولات اللاحقة.



الجوانب الأمنية

٣ - شهدت الفترة قيد الاستعراض أخطر انتهاك لوقف إطلاق النار منذ عام ٢٠٠٢. وفي ملاكال، في أعالي النيل، اندلع قتال عنيف بين عناصر من القوات المسلحة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان في الفترة من ٢٧ إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر وأسفر عن مقتل عدد لا يقل عن ١٥٠ من الأفراد، منهم مدنيون. وقد اندلع الصراع بعد نزاع طويل الأمد حول منصب المفوض في إحدى المقاطعات في ولاية جونقلي المجاورة، أدى إلى وقوع سلسلة من المناوشات بين الوحدة المتكاملة المشتركة التابعة للجيش الشعبي لتحرير السودان والمجموعات المسلحة الأخرى المتحالفة مع القوات المسلحة السودانية. ثم تفاقم القتال إلى مواجهة شاملة بين قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان والقوات المسلحة السودانية. وقد اضطلعت اللجنة العسكرية المشتركة لوقف إطلاق النار برئاسة بعثة الأمم المتحدة في السودان بدور رئيسي في إيقاف القتال، وتم انسحاب الطرفين فيما بعد إلى مواقعهما السابقة للصراع. وعلى الرغم من أن المدينة لا تزال متوترة، فإن قوات الوحدة المتكاملة المشتركة التي اشتركت في القتال تتناوب خارج المنطقة وتتولى دوريات مشتركة مراقبة المنطقة العازلة يُشارك فيها مراقبو بعثة الأمم المتحدة في السودان.

٤ - ولا تزال إعادة انتشار القوات المسلحة التابعة للطرفين مستمرة، بالرغم من أن حالات التأخير في تشكيل الوحدات المتكاملة المشتركة تحول دون نقل قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان من المناطق الانتقالية، التي كان يتعين إنجازها أصلاً في الربع الثاني من عام ٢٠٠٧. ومع اقتراب الموعد النهائي لإعادة انتشار القوات المسلحة السودانية المقرر ليوم ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٧، يواجه كلا الطرفين تحديات كبرى إذا كان يتعين إنجاز إعادة الانتشار، على النحو المتفق عليه في اتفاق السلام الشامل. ولا يزال الطرفان يحتفظان بتواجد عسكري هام في المناطق الحساسة الغنية بالنفط، بما في ذلك أعالي النيل ولا تزال منطقة الحدود '١ كانون الثاني/يناير ١٩٥٦' تشهد تسليحا كثيفا.

٥ - وفي ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، دعا الرئيس البشير إلى تحسين التعاون بين حزب المؤتمر الوطني والجيش الشعبي لتحرير السودان بشأن المسائل الأمنية، ولا سيما مشكلة المجموعات المسلحة الأخرى، وأكد على ضرورة عمل الوحدات المتكاملة المشتركة من أجل ضمان مناطق الحدود والمنشآت النفطية. وأدى عدم إدماج المجموعات المسلحة الأخرى في الهياكل العسكرية القائمة وعدم إنشاء وحدات متكاملة مشتركة فعالة، على النحو المطلوب بموجب اتفاق السلام الشامل، إلى مواجهة الطرفين لمشكلة أمنية متزايدة، حيث يمكن أن يندلع عنف المليشيات بكل سهولة وينفلت زمامه على النحو الذي شوهد في ملاكال.

٦ - وفي أماكن أخرى من جنوب السودان، تم اعتبار رجال مسلحين مجهولي الهوية يُدعى بانتمائهم إلى جماعات المليشيا المتحالفة مع القوات المسلحة السودانية، مسؤولين عن الاعتداءات التي وقعت على الطرقات الرئيسية خارج جوبا في تشرين الأول/أكتوبر وكانون الأول/ديسمبر، وتسببت في مقتل ٧٥ شخصا.

٧ - وفي الوقت نفسه، شهدت الأشهر الأخيرة زيادة في عدم الاستقرار في ولايتي شمال وجنوب كردفان، حيث أدى استياء السكان المدنيين إلى حدوث إضرابات وأصبحت اعتداءات جماعات المليشيا المسلحة والعنف القبلي تمثل تهديدا أمنيا متزايدا. وفي حين أن جانبا من العنف قد امتد من دارفور المجاورة، فإن النزاعات القبلية والأنشطة التي تضطلع بها المجموعات المسلحة الأخرى تزيد من تأجيج التوترات. ففي منطقة ميرام، على سبيل المثال، جنوب آبيي، أسفرت الاشتباكات التي وقعت بين قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان والقوات المسلحة السودانية بشأن إدماج المجموعات المسلحة الأخرى عن تشريد نحو ٢٠٠٠ شخص.

٨ - ولا تزال الجهود الرامية إلى حل مشكلة المجموعات المسلحة الأخرى معطلة من جراء انعدام الثقة بين الطرفين، الذي تجلّى في حالة اللجنة التعاونية للمجموعات المسلحة الأخرى. وبالرغم من التقاء أعضاء هذه اللجنة بصورة منتظمة أثناء فترة التقرير، فإنها لا تزال مشوبة بالنزاعات بشأن نظامها الداخلي، وليس هناك حتى الآن أي خطة للتعامل مع جماعات المليشيا المسلحة المتحالفة مع القوات المسلحة السودانية، والمتردة في إعادة الانتشار إلى شمال منطقة الحدود '١' كانون الثاني/يناير ١٩٥٦' بحلول ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٧.

٩ - وفي الوقت نفسه، تواصل تأخير تشكيل الوحدات المتكاملة المشتركة، ويعزى ذلك جزئيا إلى الافتقار إلى الدعم اللوجستي لنقل الجنود، ونقص أماكن العمل والإقامة. وعدم انتظام تقديم المساعدة للميزانية وعدم كفاية هذه المساعدة. وفشلت الجهود التي بذلها مجلس الدفاع المشترك للاتفاق على مذهب واحد وبرنامج واحد للتدريب، ويرجع ذلك جزئيا إلى الفوارق الثقافية والدينية. وفي مناطق عدة، تسببت عناصر من الوحدات المتكاملة المشتركة تفتقر إلى الانضباط السليم في تدهور الحالة الأمنية. وأدت المنازعات المتعلقة بسداد الرواتب المتأخرة لأفراد الوحدات المتكاملة المشتركة التابعة للجيش الشعبي لتحرير السودان إلى إثارة مظاهرات في جوبا يوم ٩ كانون الأول/ديسمبر. وفي حين أنه يتعين على مجلس الرئاسة أن يتخذ الخطوات اللازمة لتخصيص ميزانية عادية لهذه الوحدات، فإن هناك أيضا حاجة إلى تقدم المانحين الثنائيين لمساعدة الوحدات على الاضطلاع بواجباتها الأمنية المتوخاة في اتفاق

السلام الشامل، وأن يكون الطرفان، وخاصة القوات المسلحة السودانية، متفتحة لمثل هذه المساعدة.

١٠ - وبصورة أكثر إيجابية، اضطلعت اللجنة العسكرية المشتركة لوقف إطلاق النار واللجان العسكرية المشتركة في المناطق بدور هام أثناء فترة التقرير، مما ساعد على تخفيف حدة التوتر بين القوات على الأرض. وقد اتسم هذا الأمر بأهمية حاسمة أثناء أزمة ملاكال، التي عقدت اللجنة العسكرية المشتركة لوقف إطلاق النار أثناءها اجتماعين طارئين يوم ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر و ٣ كانون الأول/ديسمبر، فيسرت بذلك التوصل إلى وقف فوري لإطلاق النار وانسحاب القوات. وقد ثبت أن هذه الهيئة التي ترأسها بعثة الأمم المتحدة في السودان منتدى فعال إلى حد كبير لإجراء مناقشات تتسم بالصراحة بين الطرفين، بالإضافة إلى كونها آلية حل الانتهاكات العسكرية لاتفاق السلام الشامل. وإني أشيد برئيس اللجنة وأعضائها للدور الإيجابي الذي تضطلع به هذه الآلية.

الجوانب السياسية

١١ - أعرب كل من الرئيس البشير والنائب الأول للرئيس كير علنا أثناء الاحتفالات بإحياء الذكرى السنوية الثانية لاتفاق السلام الشامل في جوبا يوم ٩ كانون الثاني/يناير، عن شكواه من عدم قيام الطرف الآخر بتنفيذ جوانب رئيسية من الاتفاق. وتعتبر الاتهامات التي تم تبادلها نتيجة مباشرة لعدم نجاح الطرفين في الاستفادة على نحو فعال من الآليات المشتركة المنصوص عليها في الاتفاق لحل المسائل الخلافية. بيد أني آمل أن يؤدي هذا الاستعراض المفتوح إلى تنشيط تصميم الزعيمين على التغلب على صعوباتهما، وأرحب ترحيبا حارا بالتزام كلا الزعيمين القوي بالاتفاق.

١٢ - وتم إحراز بعض التقدم السار بشأن الخطة التشريعية. إذ قامت اللجنة الوطنية لاستعراض الدستور. بصياغة العديد من مشاريع القوانين الهامة لكي تنظر فيها الجمعية الوطنية، بما في ذلك مشاريع القوانين المطلوبة لإنشاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان التي طال انتظارها واللجنة الوطنية للخدمة المدنية. كما لا يزال يتعين إنشاء لجان هامة أخرى، بما في ذلك اللجنة الانتخابية الوطنية ولجنة حماية حقوق غير المسلمين في العاصمة الوطنية.

١٣ - وأقرت الجمعية الوطنية حاليا قانون الأحزاب السياسية وقانون لجنة الخدمة المدنية. وفي الوقت نفسه، لا تزال المشاورات بشأن مشروع قانون الانتخابات في مرحلة مبكرة، ولا يزال العمل بشأن مجلس التعداد العام للسكان يمضي ببطء كذلك. ولا يزال يتعين عمل المزيد للتعجيل بعمل المجلس الذي يتسم التعداد العام الذي سيضطلع به بأهمية حاسمة لا من أجل العملية الانتخابية فحسب وإنما من أجل التخطيط الإنمائي الطويل الأجل كذلك.

١٤ - ووافقت الجمعية التشريعية لجنوب السودان على عدد من مشاريع القوانين المتعلقة بالقانون الجنائي. بيد أن اللجان المعنية بالأراضي والخدمة المدنية وحقوق الإنسان ومكافحة الفساد والإغاثة والإنعاش ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لا تزال لم تنشأ بصورة رسمية، بالرغم من تعيين مفوضي العديد من هذه الهيئات. وعلى الرغم من أن ستا من الولايات الجنوبية قامت بسن دساتيرها أثناء فترة التقرير، فقد أعلنت وزارة العدل التابعة للحكومة الوحدة الوطنية أن هذه الأعمال غير دستورية. وفي الوقت نفسه، وفي ولاية كردفان الجنوبية، قام مجلس الرئاسة بحل مأزق قديم العهد بشأن مشروع الدستور، الذي تم التوقيع عليه في نهاية المطاف في شهر كانون الأول/ديسمبر.

١٥ - وهناك قلق بالغ إزاء بطء تقدم لجنة الحدود التقنية المخصصة التي يفترض فيها أن تضطلع بتعيين دقيق لحدود ١ كانون الثاني/يناير ١٩٥٦ بين الشمال والجنوب. وقامت اللجنة بإنجاز استعراض الخرائط وبدأت العمل مع المجتمعات المحلية؛ إلا أنها لم تبدأ في عملية التعيين المادي للحدود. وسيكون للعملية الرضائية لتعيين هذه الحدود تأثير هام على حل عدد من المشاكل الخطيرة في اتفاق السلام الشامل، بما في ذلك عمليات إعادة انتشار الأفراد العسكريين، وتوزيع عائدات النفط، وتشكيل الوحدات المتكاملة المشتركة، والأعمال التحضيرية للانتخابات فيما بعد.

١٦ - ولا تزال مسألة آبيي مدعاة للخلاف إلى حد بعيد، وقد أحيلت إلى لجنة سياسية رفيعة المستوى تتألف من الطرفين. بيد أنه بالرغم من الطلبات العديدة التي وجهت إلى مجلس الرئاسة لتقديم التوجيه، فلم يحرز أي تقدم. وفي ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، ناشد نائب الرئيس كبير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، بالإضافة إلى منتدى شركاء الهيئة الدولية المعنية بالتنمية، لمساعدة الطرفين على تنفيذ البروتوكول المتعلق بتسوية الصراع في منطقة آبيي.

١٧ - وأدى التخفيف المؤقت للقيود المفروضة على حرية التنقل على الأرض في آبيي، إلى تمكين الأمم المتحدة من إمكانية الوصول إلى المنطقة بأسرها. وقد ساعد ذلك على الجهود التي تبذلها للمراقبة والاضطلاع بالأنشطة الإنسانية، بالإضافة إلى إجراء المفاوضات بين القبائل وغير ذلك من أنشطة المصالحة. وإني أحث السلطات على مواصلة السماح للبعثة ولجميع أفراد الأمم المتحدة بالاضطلاع بمهامهم الهامة في جميع أنحاء المنطقة.

١٨ - واجتمعت اللجنة السياسية لوقف إطلاق النار يومي ٢٨ أيلول/سبتمبر و ٩ تشرين الثاني/نوفمبر، بالرغم من عدم المشاركة الكاملة لأعضائها الدوليين. ولم تتمكن اللجنة من المضي في عملها كهيئة لاتخاذ القرارات، ونادرا ما تمكنت من حل المسائل المحالة إليها من

اللجنة العسكرية المشتركة لوقف إطلاق النار. وفي الوقت نفسه، كانت لجنة التقدير والتقييم تجتمع بانتظام في فترة التقرير، وتلقت إحاطات إعلامية خاصة من المصرف المركزي بشأن عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والتحول التشريعي وعمل لجنة الحدود.

جوانب اقتسام الثروة

١٩ - فيما يتعلق ببرنامج اقتسام الثروة، توصل الطرفان إلى اتفاق حول النظام الداخلي للجنة الوطنية للنفط. واتفقا أيضا على إنشاء أمانة تقنية مستقلة للجنة، ينبغي أن تساعد في تحقيق النزاهة التامة فيما يتعلق بتوزيع إيرادات النفط. إلا أنه برزت شواغل متزايدة بشأن ترحيل السكان من مناطق التنقيب عن النفط. وإن أحكام اتفاق السلام الشامل، التي تقتضي التشاور وتعويض السكان المتضررين نتيجة استغلال الموارد، غير مفهومة ولا تنفذ على نحو منهجي في جنوب السودان، مما يؤدي إلى عواقب خطيرة بالنسبة لحقوق الإنسان وحماية البيئة.

٢٠ - وتم طرح العملة الوطنية الجديدة للتداول في ٩ كانون الثاني/يناير، بمناسبة الذكرى الثانية لتوقيع الاتفاق. وسيجري توزيع الجنيه السوداني الجديد مبدئيا في جنوب السودان، ليحل محل العملات المتعددة قيد التداول حاليا. وهذه خطوة كبيرة إلى الأمام وإني أهني كلا الطرفين على هذا الإنجاز.

٢١ - وسيكون لبدء تداول العملة الوطنية الجديدة تأثير هام على الإنعاش الاقتصادي والتعمير. وسيكون دعم الجهات المانحة أمرا في غاية الأهمية لإنجاح هذا المسعى. وستكون هناك حاجة للمساعدة بشكل خاص لتوعية الجمهور ولدعم توزيع العملة الجديدة بكفاءة وفي الوقت المناسب.

ثالثا - تنفيذ عمليات السلام الأخرى في السودان

٢٢ - في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، ثوجت المحادثات التي جرت بوساطة من إريتريا بين الحكومة السودانية وجبهة الشرق المتمردة بتوقيع اتفاق سلام شرق السودان. وحتى الآن، يسير التنفيذ ببطء، ويعود ذلك جزئيا إلى عدم قيام جبهة الشرق بتقديم قائمة بالمرشحين للمناصب المخصصة لها. بموجب الاتفاق. إلا أن حالة الطوارئ رُفعت في ولاية كسالا وولاية البحر الأحمر بعد أسبوع واحد من التوقيع على الاتفاق، وفي ٦ تشرين الثاني/نوفمبر، أقر المجلس الوطني الاتفاق وأصبح قانونا. وتنتظر عملية إدماج اتفاق سلام شرق السودان في الدستور بدء المحادثات بين حزب المؤتمر الوطني وحلفائه بشأن تخصيص المقاعد البرلمانية.

٢٣ - واستمرت محادثات السلام بين حكومة أوغندا وجيش "الرب" للمقاومة بصورة متقطعة بوساطة حكومة جنوب السودان. وأدت محادثات جوبا إلى تمديد وقف إطلاق النار حتى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٧. بيد أن جيش الرب للمقاومة أوضح في نهاية فترة التقرير، أنه لم يعد يقبل بحكومة جنوب السودان كوسيط وأنه يود تغيير مكان المحادثات. وإني آسف لهذا التأخير. إلا أنني على ثقة بأن مبعوثي الخاص إلى المناطق المتضررة من جيش "الرب" للمقاومة الرئيس السابق لموزامبيق شيسانو سيضطلع بدور هام في مساعدة أطراف هذا الصراع على وقف القتال المبرر الذي تدور رحاه منذ عشرين عاما. وإني أحث الأطراف بقوة على الالتزام بالتوصل إلى حل سلمي بسرعة.

٢٤ - وكما ذكر التقرير (S/2006/1041)، عن آخر الأحداث في دارفور، لا تزال الحالة الأمنية في المنطقة شديدة التقلب، نظرا لاستمرار استهداف السكان المدنيين في انتهاك للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان. وفي الأشهر الأخيرة، اضطرت عشرات الآلاف من السكان إلى الهرب من منازلهم، ووصل العدد الإجمالي للمشردين داخليا إلى أعلى مستوى له منذ اندلاع الصراع في عام ٢٠٠٣. وفيما استمر القتال وسط تحول الولاءات الفتوية، فإن الجهود الرامية للتوصل إلى ترتيبات محلية بوقف إطلاق النار قد قوضها القصف الجوي المتواصل من قبل الحكومة لمواقع المتمردين. واندلع العنف أيضا على طول الحدود بين تشاد والسودان، عندما شنت مجموعات المعارضة التشادية المسلحة هجمات من دارفور إلى داخل تشاد. وفي غضون ذلك، توقف التقدم المحرز في اتفاق دارفور للسلام.

٢٥ - وتعمل بعثة الأمم المتحدة في السودان حاليا على تنفيذ "مجموعة تدابير الدعم الخفيف" لتقديم المساعدة إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان. ونظرا لأن هذه المجموعة تمثل الجزء الأول من النهج ذي المراحل الثلاث الذي سيتوج ببعثة هجينة مشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، فإنها ستزود بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان بأفراد عسكريين وشرطة استشاريين من الأمم المتحدة ومعدات. وفي ٢٦ كانون الأول/ديسمبر، أدت الآلية الثلاثية التي أنشأتها الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وحكومة الوحدة الوطنية إلى تيسير تنفيذ النهج ذي المراحل الثلاث، وإلى تسوية عدة مسائل معلقة تشمل زي الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة التابعين للأمم المتحدة المنتشرين تحت "مجموعة تدابير الدعم الخفيف"، الذين سيرتدون زيهم الرسمي الوطني، ويعتصرون قبعات زرقاء وسيضعون على أذرعهم شارات خاصة بالاتحاد الأفريقي.

٢٦ - وعقدت الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي جولة مشاورات نهائية في الخرطوم في الفترة من ١٨ إلى ٢٠ كانون الثاني/يناير لوضع الصيغة النهائية "لمجموعة تدابير الدعم القوي" التي

تمثل الخطوة الثانية من النهج ذي المراحل الثلاث. وقد أحييت المجموعة التي تشمل نطاقا من عناصر تمكين القوات، وثلاثا من وحدات الشرطة المشكلة، وموظفين مدنيين، وبنود دعم البعثة، إلى الرئيس البشير يوم ٢٤ كانون الثاني/يناير في رسالتين منفصلتين من رئيس الاتحاد الأفريقي كونايري ومن الأمين العام. ومن المتوقع أن تيسر الآلية الثلاثية تنفيذ هذه المجموعة. وعقدت الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي مشاورات إضافية في الفترة من ٢٢ إلى ٢٤ كانون الثاني/يناير بشأن هذه العملية الهجينة. وركزت هذه المشاورات على الاحتياجات الأساسية للعملية، بما في ذلك خصائصها الأساسية كولاية وحجم القوات وترتيبات القيادة والمراقبة.

رابعا - تنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة في السودان

الدعم السياسي والمصالحة

٢٧ - كجزء من ولاية المساعي الحميدة التي أنيطت ببعثة الأمم المتحدة في السودان للمساعدة على تسوية الصراعات الجارية في السودان، عملت البعثة مع السياسيين ومع المجتمعات المحلية في جنوب السودان لتعزيز اتفاق السلام الشامل ودستور جنوب السودان المؤقت. واستمرت الجهود الرامية إلى تحقيق السلام والمصالحة، وخاصة في أعقاب التوترات التي حصلت في جوبا ورومبيك وملاكال، وفي آبيي، قامت بعثة الأمم المتحدة في السودان ببعثة سلام بطائرة هليكوبتر لمدة ثلاثة أيام مع الزعماء التقليديين لقبائل المسييرية ودنكا نقوك لتعزيز التعايش السلمي على طول طرق سير القوافل. وفي عملية السلام بين حكومة أوغندا وجيش "الرب" للمقاومة، قدمت البعثة دعما جويا إلى دوريات فريق رصد وقف أعمال القتال، بالإضافة إلى رحلات جوية إلى مناطق تجمع الأطراف أو الأفراد المرتبطين بها عند الضرورة.

٢٨ - ودأبت البعثة أيضا على بذل جهود ترمي إلى التوصل إلى تسوية سياسية للصراع في دارفور، (انظر S/2006/1041). وبالإضافة إلى المناقشات الرفيعة المستوى التي أجريت في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر في أديس أبابا، يعمل الاتحاد الأفريقي والبعثة على وضع خطة لإعادة إشراك الجهات غير الموقعة على اتفاق دارفور للسلام في العملية السياسية. وأجرت البعثة أيضا فعاليات في سائر أنحاء دارفور لنشر الاتفاق والتخطيط للحوار والتشاور بين أهالي دارفور. وفي هذه الأثناء، قام مبعوثي الخاص الجديد، يان إلياسون بزيارة المنطقة، وسيعمل بشكل وثيق مع الاتحاد الأفريقي خلال الأسابيع والأشهر القادمة لدفع عملية السلام قدما.

عمليات الانتشار والأنشطة العسكرية

٢٩ - في ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، كان قد نُشر ٩٤ في المائة من الأفراد العسكريين المأذون بهم في البعثة (٩ ٣٢٢ من أصل ما مجموعه ٩ ٨٣١). بما في ذلك ٥٧٩ من مراقبي الأمم المتحدة العسكريين، و ١٨١ ضابط أركان، و ٨ ٥١٤ جنديا من البلدان المساهمة بقوات. وفي حين تم حاليا إنشاء مواقع الأفرقة في منطقة العمليات كلها، يجري التخطيط لإنشاء ثلاثة مواقع إضافية في رجا في غرب بحر الغزال، وتالودي في جنوب كردفان وباو في ولاية النيل الأزرق. وتمشيا مع طلب مجلس الأمن لتخفيض العنصر العسكري بعد مراعاة التقدم المحرز على الأرض، سحبت البعثة حاليا بالكامل العنصر النيبالي الذي كان يتركز سابقا في شرق السودان، وتم أيضا تعديل عدد مراقبي الأمم المتحدة العسكريين من ٧٥٠ إلى ٦٢٥.

٣٠ - ويواصل العنصر العسكري أنشطة التحقق والرصد في أرجاء منطقة عملياته. وأدى ازدياد حدة التوتر في المناطق التي تواصل فيها المجموعات المسلحة الأخرى عملياتها وارتفاع عدد الاشتباكات العنيفة إلى إجهاد القوة في بعض المناطق، وخاصة في الأماكن التي أنشئت فيها مواقع الأفرقة الأخرى. وقامت القوة أيضا وعلى نحو متزايد بأداء دور تحكيمي استباقي ودور إنساني لتسوية الاشتباكات مع المجموعات المسلحة الأخرى والاشتباكات الإثنية في منطقة ملاكال وفي أماكن أخرى. كما وفرت النقل النهري ورافقت لجنة التحقيق والمصالحة التابعة لحكومة جنوب السودان المكلفة بمهمة تسوية الصراع بين القبائل في ولاية جونقلي.

٣١ - وفي الوقت نفسه، اضطلع العنصر العسكري بمهام تعاون مدنية وعسكرية لدعم المجتمعات المحلية، بما في ذلك بناء وتجهيز عيادة طبية، وشق وتمهيد الطرق، وبناء مرافق الاغتسال. ومع بدء الفصل الجاف، ساعدت الإصلاحات المؤقتة لأقسام طريق الدمازين دينديرو - كورموك من قبل الوحدات الهندسية التابعة للبعثة في عودة اللاجئين من إثيوبيا. وحيثما كان ممكنا، تم تدريب اليد العاملة المحلية للقيام بهذه المهام، لتمكين الأفراد من الحصول على تدريب مهني وعلى الخبرة.

نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

٣٢ - أحرز الطرفان شيئا من التقدم بشأن التخطيط لبرامجها المتعلقة بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وعقد المجلس الوطني للتنسيق من أجل نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، المشكل بمرسوم رئاسي في شباط/فبراير ٢٠٠٦، أخيرا اجتماعا في كانون الأول/ديسمبر. وطلب المجلس تقديم برنامج شامل لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لمنطقتي الشمال والجنوب وبدأ يولي اهتماما كبيرا بمشكلة الميليشيات المسلحة. ويعد المجلس

الجهة الأساسية لتهيئة بيئة سياسية وتنفيذية مواتية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وينبغي أن يضع الآن معايير الأهلية الملائمة للدخول في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإشراف على عملية تسجيل أفراد القوات المسلحة السودانية وأفراد الجيش الشعبي لتحرير السودان الجارية حالياً.

٣٣ - ولا يزال هناك تقدم بسيط في البرنامج المؤقت لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الذي يركز على المجموعات الخاصة (النساء والأطفال والموقوفون). وفي الفترة المشمولة بالتقرير، تم تسريح ٢١١ طفلاً ولم شملهم بأسرهم، ومعظمهم مسجلون في المدارس ويستفيدون من برامج شبكة حماية الطفل المجتمعية. وتدعو الحاجة إلى استمرار الدعم الوطني والدولي لتعزيز لجان نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في شمال وجنوب السودان لكي تنفذ على نحو أفضل البرنامج المؤقت لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وتخطط للمرحلة القادمة من البرنامج بالتركيز على القوات المسلحة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان والمجموعات المسلحة الأخرى.

٣٤ - وفي عملية التخطيط للبرنامج الرئيسي لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، قدمت بعثة الأمم المتحدة في السودان الدعم للجنة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في التسجيل المسبق لـ ٤٧٧ ٦٠ جندياً وفرداً من المجموعات المسلحة الأخرى للعملية الطوعية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وشمل ذلك ٢٢ ٠٢٦ جندياً نظامياً من القوات المسلحة السودانية، و ١٧ ٠٠٠ فرد من قوات الدفاع الشعبي و ٥ ٠٠٠ جندي معوق و ١٦ ٤٥١ فرداً من المجموعات المسلحة الأخرى المتحالفة مع القوات المسلحة السودانية. وفي الجنوب، يواصل الجيش الشعبي لتحرير السودان إكمال قائمة مقاتليه. وبعد انتهاء القوائم، ستساعد البعثة لجنتي نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في التحقق من الأرقام. ولا بد أن يستند قبول برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في نهاية المطاف بدقة إلى معايير الأهلية التي وضعها المجلس الوطني. أما التدقيق الجيد خلال مرحلة التخطيط فإن من شأنه أن يعطي نتائج أفضل بكثير عندما تبدأ برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

المساعدة الانتخابية

٣٥ - مع تحديد موعد إجراء انتخابات منتصف المدة في عام ٢٠٠٨ أو ٢٠٠٩، بدأت بعثة الأمم المتحدة في السودان في بناء قدرتها على تلبية احتياجات المساعدة التقنية اللازمة لدعم الاستعدادات للانتخابات. وحسبما أشار إليه آنفاً، لا يزال يتعين إصدار التشريعات الانتخابية اللازمة. وقد ركزت الأنشطة الانتخابية للبعثة حتى الآن على تتبع ورصد مدى التقدم في وضع إطار قانوني للانتخابات، لا سيما مشروع قانون الانتخابات، وقواعد

تسجيل الأحزاب السياسية، وتشكيل اللجنة الانتخابية الوطنية، وفقاً لما ينص عليه اتفاق السلام الشامل. وقد أنشئت في بداية كانون الأول/ديسمبر آلية لتنسيق المساعدة الدولية تهدف إلى تحديد مجالات التعاون وتخصيص الموارد على الوجه الأمثل بين الجهات المانحة والشركاء الدوليين.

الشرطة

٣٦ - حتى ٥ كانون الثاني/يناير، كانت بعثة الأمم المتحدة في السودان قد نشرت ٦٦٢ من شرطة الأمم المتحدة من ٤٤ بلداً، يتمركزون حالياً في ١٩ موقعاً من مواقع الأفرقة، ويمثلون ٩٣ في المائة من القوام المأذون به.

٣٧ - واستمرت البعثة في دعم تطوير جهاز شرطة جنوب السودان الذي يعمل مع لجنة تطوير الشرطة التي أنشئت مؤخراً، وذلك بعدة أشكال، منها تسجيل أفراد الشرطة. وبدأت البعثة خلال الفترة المشمولة بالتقرير في تنفيذ استراتيجيتها المتعلقة بالجمع بين مستشاري الشرطة التابعين لها وقوات الشرطة المحلية في مكان واحد. وبحلول أوائل كانون الأول/ديسمبر، كان هناك ٧٤ من مستشاري شرطة الأمم المتحدة يتمركزون في ٢٧ قسم شرطة محلي بجنوب السودان ومستشارون إضافيون في ثمانية أقسام شرطة بالمناطق الانتقالية، يساعدون نظراءهم المحليين بصورة نشطة على الاضطلاع بمهامهم، وعلى القيام بأنشطة تدريبية في الموقع. وجرى كذلك إلحاق كبار مستشاري الشرطة التابعين للأمم المتحدة بكبار ضباط جهاز شرطة جنوب السودان المسؤولين عن التخطيط. وتقوم البعثة أيضاً بتوسيع نطاق برامجها الخاصة بحفظ الأمن في المجتمعات المحلية، بما في ذلك داخل المخيمات المؤقتة للمشردين داخلياً.

٣٨ - وعملت البعثة أيضاً على تعميق مشاركتها في أعمال دائرة الشرطة في شمال السودان. وفي كانون الأول/ديسمبر، وقعت بعثة الأمم المتحدة في السودان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ودائرة الشرطة رسالة تعاون تمكّن من تدريب الشرطة في شمال السودان. كما وافقت وزارة الداخلية التابعة لحكومة الوحدة الوطنية على تشكيل لجنة لتطوير الشرطة من أجل تنسيق التعاون مع شرطة الأمم المتحدة والمناخين. ويمكن الآن مناقشة احتياجات التدريب والطلبات الموجهة إلى المناخين بالتفصيل. ممتدى اللجنة، وسبق أن قدمت حكومتا النرويج والدانمرك المساعدة. وكما ذكر في تقارير سابقة، يشجع المناخون الآخرون بشدة على تقديم المساعدة لهذا الجانب البالغ الأهمية من ولاية البعثة.

حقوق الإنسان

٣٩ - واصلت البعثة رصد حقوق الإنسان بنشاط خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ووقعت أثناء أعمال القتال التي حدثت في ملكال انتهاكات هامة لحقوق الإنسان، عندما لم تميز القوات المسلحة السودانية والجماعات المسلحة المتحالفة معها، والجيش الشعبي لتحرير السودان، بين المقاتلين وغير المقاتلين، ولجأت إلى استخدام العنف على نحو غير متناسب مما نتج عنه خسائر كبيرة في أرواح المدنيين. وفي الوقت نفسه، أضافت الشواغل المزمنة المتعلقة بانتشار الأسلحة، واستمرار وجود المجموعات المسلحة الأخرى، وضعف القيادة والمراقبة بين العناصر المسلحة، وانعدام سيادة القانون، إلى حالة انعدام الأمن التي لا تزال تعرّض المدنيين لعنف غير متوقع لا ضرورة له.

٤٠ - وهناك شواغل خاصة تحيط بتشريد المدنيين المرتبطين بأنشطة التنقيب عن النفط. فقد أجرت البعثة تحليلاً لأثر استكشاف النفط خلصت فيه إلى أن الشركات تتبع أساليب غير سليمة بيئياً، حيث يجري بصورة منتظمة التخلص من النفايات الخطرة في أماكن إمداد المدنيين بالمياه، بينما تدمر الطرق المؤدية إلى منشآت النفط الأراضي الزراعية وتقطع أسباب الرزق. وفي الوقت ذاته، لا يجري تنفيذ الالتزامات المنصوص عليها في اتفاق السلام الشامل بالنسبة للتشاور والتعويض عن مصادرة الأراضي وتشريد الأشخاص.

٤١ - واستمرت بعثة الأمم المتحدة في السودان في دعم تشكيل آليات حقوق الإنسان المنصوص عليها في الاتفاق. وعقدت عدداً من حلقات العمل للبرلمانيين خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي جنوب السودان، قدمت البعثة الدعم للمفوضين الذين عينوا في لجنة حقوق الإنسان في جنوب السودان، بما في ذلك وضع تشريعات تمكينية، وميزانية سنوية، وتخطيط استراتيجي. وتأثر العمل تأثراً سلبياً بطرد أحد الموظفين في تشرين الأول/أكتوبر.

سيادة القانون

٤٢ - واصلت البعثة تقديم الدعم للأطراف والبرلمانيين والمجتمع المدني العاملين في إصلاح القوانين، بما في ذلك عن طريق تنظيم حلقات عمل وحلقات دراسية. وفي هذا الصدد، قدمت البعثة الدعم للحلقة الدراسية عن الرقابة البرلمانية على قطاع الأمن، قبل بدء المناقشات القادمة حول وضع مشروع قانون جديد للأمن، وقدمت المساعدة التقنية في صياغة مشروع قانون الأطفال بولاية الخرطوم. وقدمت البعثة أيضاً المشورة الفنية في صياغة مشروع قانون خدمات السجون في جنوب السودان. وواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقديم الدعم في مجال بناء قدرات العاملين في مجال القانون، ومنهم المساعدون القضائيون، والمحامون، والشرطة، وأعضاء النيابة العامة، والقضاة، وموظفو دائرة السجون.

٤٣ - واستجابةً لطلب البعثة، عرضت حكومتا غانا وكينيا المساعدة في تدريب موظفي سجون جنوب السودان في أكرا ونيروبي. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، بدأت البعثة في تشكيل لجنة لتطوير السجون في جوبا من أجل تقديم التوجيه في مجال السياسة العامة لموظفي السجون بالنسبة للإصلاح في جنوب السودان. وبدأت البعثة، بالتعاون مع حكومة جنوب السودان، في تسجيل جميع موظفي دائرة سجون جنوب السودان، وتقديم تدريباً على المعايير الدنيا لمعاملة السجناء ومبادئ إدارة السجون.

شؤون الإعلام

٤٤ - استمرت إذاعة البعثة (مرآة على موجة FM) في بناء قاعدة مستمعين في الجنوب. وتعمل محطات أجهزة إعادة الإرسال الآن في واو وملكال. وتنتج (مرآة على موجة FM) أيضاً برامج عن اتفاق السلام الشامل واتفاق دارفور للسلام لإعادة بثها على المحطات الإذاعية لبعض ولايات الجنوب، وفي جنوب كردفان، وفي دارفور بالتعاون مع بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان. وتساعد المحطة التابعة للأمم المتحدة كذلك المحطات الإذاعية في ولايات الجنوب من خلال المشاريع سريعة الأثر والمشورة التقنية. ويجري تنفيذ خطط من أجل زيادة عدد المستمعين من خلال الموجات القصيرة وعن طريق موقع إلكتروني مزود بإمكانيات سمعية. غير أنه على الرغم من الاجتماعات التي تعقد بانتظام مع الحكومة، لا تزال البعثة لم تتوصل إلى اتفاق بشأن البث الإذاعي.

٤٥ - واستمرت بعثة الأمم المتحدة في السودان في تقديم الدعم الإعلامي لبعثة الاتحاد الأفريقي، بإعارة الموظفين، والمعدات، ودعم الموقع الشبكي، بالإضافة إلى تقديم عروض حول اتفاق دارفور للسلام. وسيكون هذا الدعم، إلى جانب تعيين موظفين إعلاميين إضافيين، في إطار مجموعة تدابير الدعم الخفيف. وفي الجنوب، استمرت إقامة العروض وحلقات العمل بانتظام مع قادة المجتمعات المحلية بشأن اتفاق السلام الشامل، إلى جانب تدريب شرطة الأمم المتحدة وجيشها على نشر المعلومات ذات الصلة بالاتفاق. أما في الشمال، وعلى الرغم من التفاعل الإيجابي الذي حدث مع بعض الأفراد والجامعات حول مسائل تتعلق بالاتفاق ودور بعثة الأمم المتحدة في السودان في البلاد، لا يزال هناك تقاعس عام من جانب المؤسسات والأفراد هناك عن اعتناق رسالة الأمم المتحدة.

المساعدة الإنسانية

٤٦ - بدأ العمل بخطة عمل الأمم المتحدة وشركائها لعام ٢٠٠٧ في جنيف في ١٤ كانون الأول/ديسمبر. وتركز خطة العمل على مواصلة تقديم الدعم لتنفيذ اتفاق السلام الشامل،

والتوسع في أنشطة الإنعاش والتنمية، وزيادة التركيز على مبادرات إعادة إدماج مجموعات السكان العائدين ومواصلة تقديم المساعدة الإنسانية. وتبلغ التكلفة الإجمالية للمساعدة حوالي ١,٢٦ مليار دولار للأنشطة الإنسانية و ٥٦٠ مليون دولار للإنعاش والتنمية. وبالنسبة لعام ٢٠٠٦، تعكس خطة العمل زيادة التركيز على تقديم مجموعة تدابير للمساعدة على تعمير السودان وتنميته اقتصادياً.

٤٧ - وفي تشرين الأول/أكتوبر، أدى العنف السائد على طول الطرق المؤدية إلى شرق حوبا بجنوب السودان إلى إعاقة وصول موظفي الإغاثة بشكل خطير. وتسببت الاشتباكات التي جرت في ملكال في تشرين الثاني/نوفمبر في نقل ٢٣٠ من موظفي الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية غير الأساسيين مؤقتاً. كما تم تشريد المدنيين، وعلى الرغم من عودة كثير من الأشخاص، فإن بعض المدنيين لا يزالون يلتمسون المساعدة للانتقال إلى الشمال. وتولت الوكالات الإنسانية بصورة سريعة مهمة التخلص من الجثث، وتوفير مراكز لتوزيع المياه، والكلور، وتحديد مخزون أدوية المستشفيات وإمدادها في أعقاب وقف إطلاق النار.

٤٨ - وفي دارفور، تقلص وصول المعونة الإنسانية إلى حد كبير وصار موظفو الإغاثة الدولية مستهدفين بشكل متزايد (انظر S/2006/1041). وبسبب استمرار القتال، كان يتعين مراراً وتكراراً نقل العاملين في المجال الإنساني مؤقتاً، كما انخفضت القدرات التشغيلية للمنظمات وقدرتها على الوصول إلى مجموعات السكان إلى حد كبير. غير أن معدلات الوفيات في دارفور انخفضت للعام الثاني على التوالي، وبقيت معدلات سوء التغذية تحت السيطرة.

حماية المدنيين

٤٩ - كما ذكر أعلاه، لا يزال انتشار انعدام الأمن يؤثر تأثيراً سلبياً في حماية المدنيين. وخلال القتال الذي نشب في ملكال في تشرين الثاني/نوفمبر، عمل موظفو بعثة الأمم المتحدة في السودان على تحديد احتياجات الطوارئ الخاصة بالسكان المدنيين وإحالتها، ومعرفة حجم الخسائر البشرية وتقييم الأضرار. وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير في مناطق أخرى أيضاً ارتفاع حدة التوتر داخل المجتمعات العرقية والقبلية، مما عرض السكان المدنيين الخارجين عن متناول المساعدة الإنسانية للخطر. وقد قدم موظفو الحماية تحذيراً وتحليلاً مبكرين لهذه المسائل، وتوصلوا مع الوكالات والمنظمات غير الحكومية إلى سبل مشتركة للاستجابة لها، وذلك عن طريق الأفرقة العاملة المعنية بالحماية.

٥٠ - ولا يزال يجري إلحاق الأطفال بالقوات والجماعات المسلحة. وتعرفت أفرقة الأمم المتحدة الميدانية على عشرات من الجنود الأطفال في صفوف قوات دفاع بيبور بولاية جونقلي وفي قوات دفاع جنوب السودان بولاية أعالي النيل. وكثفت الجهود الموجهة نحو توعية الأطراف المعنية في الأماكن المتأثرة في بيبور. وقام الموظفون القائمون على حماية الأطفال بتيسير إطلاق سراح الأطفال في واو، ولا يزالون على أهبة الاستعداد، حيث تتوالى جهود تسريح الأطفال في بنتيو. وفي الوقت نفسه، وعلى الرغم مما تلقاه منسق الإغاثة في حالات الطوارئ التابع للأمم المتحدة من تأكيدات بإطلاق سراح أعداد ضخمة من النساء والأطفال، فإن جيش الرب للمقاومة لم يبدِ أي دليل على قيامه بذلك. وتأثر العمل تأثراً سلبياً بطرد أحد الموظفين في تشرين الأول/أكتوبر.

٥١ - وأدى الوضع في دارفور إلى تحويل مسار كثير من موارد الحماية القيمة عن المشكلات المزمنة القائمة في جنوب السودان والمناطق الانتقالية. ففي دارفور، لم تلق أنشطة الدعوة المتصلة بتوفير الحماية استحساناً لدى السلطات المحلية، وأضحى الحوار ينطوي بشكل متزايد على مواجهة الأمر الذي يشهد عليه بشكل خاص طرد أعضاء مجلس اللاجئين النرويجي. وبينما قللت المنظمات غير الحكومية من أنشطتها الخاصة بالحماية، فإن الأفرقة العاملة المشتركة المعنية بالحماية التابعة للأمم المتحدة سعت لاستمرار عملية الإبلاغ على نحو دقيق وتحديد قنوات بديلة للمساعدة.

العودة

٥٢ - أذنت بداية فصل الجفاف في تشرين الثاني/نوفمبر ببدء موسم العودة للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧. وفي تطور غير مسبوق، اتفقت حكومة الوحدة الوطنية وحكومة جنوب السودان وبعثة الأمم المتحدة في السودان وفريق الأمم المتحدة القطري على خطة واحدة مشتركة لتنظيم عودة نحو ٢٠٠ ٠٠٠ مشرد داخليا. ويهدف الأطراف الثلاثة بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ إلى عودة ١٥٠ ٠٠٠ فرد من الخرطوم والولايات الشمالية الأخرى، و ٤٨ ٠٠٠ آخرين من مواقع أخرى إلى جنوب السودان وولاية النيل الأزرق. وتبرعت حكومة الوحدة الوطنية وحكومة جنوب السودان معا بمبلغ ٥١ مليون دولار لهذه العملية برهانا على جدية التزامهما، وقامت حكومة جنوب السودان بالفعل بتوزيع ٢٤ مليون دولار منها. ويرى جميع الأطراف أن هذه العملية خطوة مهمة للأمام.

٥٣ - وفي الخرطوم الكبرى، تواصل الأمم المتحدة بذل جهودها لرصد أوضاع المشردين داخليا من خلال إقامة آليات مجتمعية، وإجراء تقييمات خاصة والتحاور مع السلطات المعنية. ومع بداية موسم الجفاف في دارفور، عادت سلطات الدولة إلى ممارسة الضغوط على

الأمم المتحدة لبدء العودة. ويؤدي الوضع في دارفور هذا العام إلى جعل العودة أقل ملائمة بكثير من العام الماضي. بيد أن الأمم المتحدة تواصل الاتصال بالحكومة، ووافقت على إجراء تقييم مشترك للمناطق التي يمكن العودة إليها في ضوء السياسات الحالية.

الإجراءات المتعلقة بالألغام

٥٤ - ما زالت الألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة تشكل تهديدا كبيرا للسكان في بقاع عديدة بالسودان، وكذا لموظفي الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية العاملين في الميدان. وقد أحرزت أفرقة إزالة الألغام بالبعثة تقدما مطردا رغم العقبات الكبيرة التي واجهتها من جراء سقوط الأمطار خلال الفترة التي يغطيها التقرير. وقد تم إزالة الألغام من ما يزيد عن ٩,٥ مليون متر مربع من المناطق المشتبه بخطرهما، وكذا نحو ٢ ٥٠٠ لغم مضاد للأفراد، و ١ ٠٠٠ لغم مضاد للدبابات، ونحو ٥٠٠ ٠٠٠ قطعة من الذخائر غير المنفجرة ومن ذخيرة الأسلحة الصغيرة. وقدمت البعثة واليونيسيف التوعية بخطر الألغام لأكثر من ٩٥٠ ٠٠٠ شخص. وقدمت البعثة جلسات إحاطات بشأن الأمان من الألغام الأرضية لأكثر من ٦ ٢٠٠ موظف بالبعثة وبالوكالات والمنظمات غير الحكومية، ودربت أكثر من ٢٠٠ مدرب من موظفيها.

٥٥ - وواصلت أفرقة نزع الألغام بالبعثة العمل بالطرق والمجتمعات المحلية ذات الأولوية في جبال النوبة وجوبا ورومبيك وواو ويبي وملكال والدمازين ودارفور وكسلا. وتمكن فريق الأمم المتحدة لإزالة الألغام لأول مرة من فحص الطرق حول هومشخرب شرقي السودان بعد انسحاب الجيش الشعبي لتحرير السودان، وتحديد العديد من المناطق الخطيرة لإجراء المزيد من إزالة الألغام. وبدأت جميع وحدات إزالة الألغام الخمس بالبعثة من باكستان وبنغلاديش وكينيا وكمبوديا ومصر عملياتها. وتتطلب إزالة الألغام التي تعد ضرورة لمواصلة أنشطة التنمية في السودان الدعم المستمر من جانب المجتمع الدولي.

الإنعاش الاقتصادي والإعمار

٥٦ - الإنعاش الاقتصادي والإعمار نشاطان مهمان في جنوب السودان والمناطق الانتقالية. وزادت الأمم المتحدة برامجها زيادة كبيرة لدعم شركائها في الحكومة والجهات الفاعلة المحلية، من خلال جهات منها الصندوق الاستئماني لجنوب السودان متعدد الجهات المانحة. وأقر هذا الصندوق الاستثماري مشاريع قيمتها ٢٣٥,٣ مليون دولار لدعم بناء قدرات الحكومة، وإصلاح القضاء والصحة والتعليم والمياه والصرف الصحي وتطوير الهياكل الأساسية والماشية والتعداد السكاني. وهناك أيضا مشروعات مزمنة لدعم الولايات والزراعة

وسيادة القانون، وبرامج فيروس نقص المناعة المكتسب/الإيدز، وتنمية القطاع الخاص. وعلى الرغم من أن التقدم في المناطق الانتقالية كان أشد بطئاً، تفيد تقارير البنك الدولي بأن أكثر من ٤٠ في المائة من إجمالي التزامات مشاريع صندوق الائتمان الوطني متعدد الجهات المانحة تخصص لتلك المناطق (٣٨ مليون دولار من نحو إجمالي ٩٠ مليون). ويجري حالياً إعداد برامج خاصة تركز على بناء القدرات والخدمات الاجتماعية الرئيسية لجنوب كردفان والنيل الأزرق.

٥٧ - وعلى الرغم من أن تقديم هذه الخدمات وغيرها من ثمار السلام قد قابله بطء في تسديد الدفعات عن طريق الصندوق الاستئماني متعدد الجهات المانحة على نحو أكثر مما كان متوقعاً، فإن الإنجازات التي تحققت حتى الآن في جنوب السودان تدعو للتفاؤل. وتشمل هذه الإنجازات التوسع في الأسواق وزيادة التجارة مع إجراء تخفيض كبير في تكلفة المواد الأساسية في المواقع الرئيسية مثل جوبا. كما أن شق الطرق أدى أيضاً إلى زيادة حركة الناس والاستثمار في القطاع الخاص في جنوب السودان. كما تم إحراز تقدم هام في إنشاء المهام والهيئات الحكومية الرئيسية على الرغم من أن المهام ذات الصلة بمجدول الرواتب والمشتريات والخزينة لا تزال لا تعمل بكامل طاقتها بعد. كما أن البدء في طرح العملة الوطنية الجديدة عام ٢٠٠٧، والتي ستركز في المراحل الأولى على الجنوب، ستعطي دفعة أكبر لتطوير القطاع الخاص. وتظل المؤشرات الاقتصادية المتعلقة بالنمو والتضخم والاستثمار الأجنبي المباشر قوية بصورة عامة.

٥٨ - في أعقاب توقيع اتفاق سلام شرق السودان، تتضمن خطة عمل الأمم المتحدة والشركاء لعام ٢٠٠٧ التركيز على إنعاش الولايات الشرقية وتطويرها، بما في ذلك التكيف مع الأولويات الواردة في اتفاق سلام شرق السودان والخطة الخمسية الحكومية. وقد تعطل التقدم في دارفور بالنسبة لبعثة التقييم المشتركة نتيجة لانعدام الأمن السائد. وسوف تحتتم بعثة التقييم المشتركة عملها عندما تتحسن الظروف.

الشؤون الجنسانية

٥٩ - فيما يتعلق بالانتخابات القادمة في ٢٠٠٨-٢٠٠٩، بادرت وحدة شؤون الجنسين بتقييم احتياجات الدعم الفني للمرشحات المحتملات من الأحزاب السياسية في كل من الشمال والجنوب. وفي جنوب السودان، تقوم البعثة بتعزيز تنفيذ حصة ٢٥ في المائة للنساء المنصوص عليها في الدستور المؤقت لجنوب السودان. كما تعمل الوحدة على تعزيز الحوار والتعاون مع مكتب الشؤون الجنسانية في بعثة الاتحاد الأفريقي بالسودان. وفي دارفور، تواصل بعثة الأمم المتحدة الدعوة إلى إنشاء آليات فعالة لمنع العنف القائم على الجنس

والتعامل معه. وجرت أيضا أنشطة تدريبية تستهدف موظفي البعثة والشركاء الوطنيين، بما في ذلك أفراد شرطة حكومة جنوب السودان. وأجرت البعثة أيضا أنشطة للاحتفاء بالذكرى السادسة لقيام مجلس الأمن باعتماد القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

٦٠ - أجرت الوحدة المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز المزيد من التدريبات بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز للمعلمين الذين سيتولون تدريب أقرانهم، مما رفع العدد الإجمالي للمعلمين المتدربين إلى ١٥٤ معلما. وقامت الوحدة بتوعية ٢٠٠٠ من حفظة السلام. وقدمت خدمات الإرشاد والاختبار الطوعية السرية إلى ٧٠ فردا في البعثة. وساعدت الوحدة، من خلال لجائها الإقليمية الست المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية، في توعية نحو ٦٩٠ ٦١ فردا من القوات النظامية وعامة السكان في السودان عام ٢٠٠٦. ونظمت البعثة أيضا حلقات عمل في سائر أنحاء منطقة عمل البعثة احتفالا باليوم العالمي للإيدز.

السلوك والتأديب

٦١ - أُبلغ فريق السلوك والتأديب عن ٢٩ حالة سوء سلوك جديدة، خلال الفترة التي يغطيها التقرير، صُنفت منها حالتان على أنهما سوء سلوك خطير وأحيلتا إلى مكتب خدمات الرقابة الداخلية للتحقيق فيهما. ويتعين معالجة عوامل التأخير في إبلاغ نتائج تحقيقات مكتب خدمات الرقابة الداخلية من أجل بناء الثقة وتفادي الإفلات من العقاب. كما واصل فريق السلوك والتأديب أنشطته لكفالة التزام جميع موظفي البعثة بمدونة الأمم المتحدة لقواعد السلوك في السودان. وقد تلقى الموظفون المدنيون ومراقبو الأمم المتحدة العسكريون وأفراد الشرطة الذين تم نشرهم حديثا إحاطات حول معايير السلوك في الأمم المتحدة وسياسة الأمم المتحدة الخاصة بعدم التهاون مع الاستغلال والاعتداء الجنسيين. وبدأت البعثة ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية في إجراء تقييم مشترك للمفاهيم السائدة لدى المجتمعات الجنوبية وعوامل الخطر المفضية إلى سوء السلوك.

٦٢ - وفي نهاية الفترة التي يغطيها التقرير أثبتت ادعاءات بالاستغلال والاعتداء الجنسيين ضد موظفي البعثة في جوبا. وأود أن أوضح أنني لن أتناول مع هذا السلوك داخل الأمم المتحدة. وستطبق بحزم سياسة عدم التهاون التي تعني عدم التسامح وعدم الإفلات من العقاب. وأتعهد بمتابعة جميع الادعاءات متابعة نظامية من جانب جميع آليات الأمم المتحدة المعنية، وبالعامل مع السلطات المحلية، والشركاء الآخرين، بما في ذلك البلدان المساهمة

بقوات، لكفالة التخلص من هذا السلوك أينما وجد. وسوف يتخذ إجراء تأديبي حازم عند الضرورة. وفي هذا الصدد، أدعو جميع الشركاء في حفظ السلام، بما في ذلك أعضاء سلك الصحافة، ليتقدموا بأية معلومات قد تكون في حوزتهم لمساعدتنا في التعامل مع هذه المشكلة.

ملاك الموظفين المدنيين

٦٣ - لا تزال البعثة تواجه مشكلات عويصة في تعيين موظفين دوليين ومحليين مؤهلين تأهيلا جيدا والاحتفاظ بهم. وقامت البعثة بحملات تعيين نشطة للموظفين الدوليين والمحليين بمساعدة أفرقة التعيين في إدارة عمليات حفظ السلام، وكذا الموظفين المعيّنين مؤقتا من البعثات الأخرى. ونتيجة لذلك، ارتفع قوام الموظفين المدنيين إلى ٨٢٧ موظفا دوليا (من إجمالي ١٣٩ ١ وظيفة)، و ٢٢٢٩ موظفا محليا (من إجمالي ٣٣٤٢ وظيفة)، و ١٧٧ متطوع بالأمم المتحدة (من إجمالي ٢٣١ متطوعا).

خامسا - تحديات تنفيذ الولاية

٦٤ - لا تزال بعثة الأمم المتحدة في السودان تواجه تحديات كبيرة في تنفيذ ولايتها ومهامها اليومية. ومنذ بداية البعثة تعين عليها أن تعمل في بيئة معارضة من بعض القوى السياسية للولاية متعددة الأبعاد التي منحها إياها مجلس الأمن في قراره رقم ١٥٩٠ (٢٠٠٥). وقد بلغت الحكومة إلى حد كبير في موقفها العام تجاه البعثة نتيجة للمناقشات المشحونة التي جرت خلال الأشهر الأخيرة بشأن احتمال قيام الأمم المتحدة بدور حفظ سلام في دارفور. وتواجه البعثة بشكل منتظم عقبات بيروقراطية من السلطات، وعددا يدعو للانزعاج من الأزمات وعمليات الإخلاء القسرية من مكاتبها في دارفور وفي جنوب السودان، ووجود تهديد إرهابي كامن، وعددا من مشكلات الدعم والمشكلات اللوجستية التي ترجع جزئيا إلى البيئة الصعبة التي تعمل في ظلها البعثة، بالإضافة إلى الطلبات المتزايدة التي تدعم دورها المتنامي في دارفور.

٦٥ - وفي ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر، أخطرت حكومة السودان سلفي بقرارها "إنهاء" مهمة الممثل الخاص يان برونك، وطلبت إليه مغادرة السودان خلال ٧٢ ساعة. واحتجت الأمم المتحدة بشدة على القرار، وأوضحت أن الأمين العام دون غيره هو الذي يقرر فترة عمل ممثليه الخاصين. ويؤكد الحادث المؤسف على ضرورة حل القضايا الراهنة من خلال الحوار والتشاور. غير أن السيد برونك عاد إلى السودان في وقت لاحق لزيارة وداع قصيرة قبل انتهاء عقده في نهاية العام.

٦٦ - وهناك شواغل أخرى تتعلق بالالتزام نصا وروحا بالاتفاق الذي يحكم العلاقات بين البعثة والسلطات السودانية. ففي ٢٦ أيلول/سبتمبر، اعتقل موظفان بينما كانا يرصدان المظاهرات التي جرت في جامعة الخرطوم، وجرى تهديدهما، وصودرت معدات خاصة بالأمم المتحدة من قبل عناصر أمن مجهولين. ومن ثم أعلن أنهما شخصان غير مرغوب فيهما وطلب إليهما مغادرة السودان. وأناشد حكومة الوحدة الوطنية بوجه خاص أن تسمح بعودة هذين الموظفين للبلاد إبداء لروح حسن النية والتفاهم.

٦٧ - وفي الوقت نفسه، أدت القيود المتكررة المفروضة على حرية الحركة محليا إلى إعاقة عمل كل من البعثة، في أجزاء من منطقة عملياتها جنوب الخرطوم، وشركائها من هيئات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية في دارفور، الذين لا يسمح لهم في معظم الأحيان بالعمل دون تصاريح سفر من السلطات.

٦٨ - وفي الوقت نفسه، لا تزال التأخيرات في الإفراج عن المواد الخاصة بالبعثة عبر الجمارك تسبب في مشكلات خطيرة للبعثة، مما يجعل العنصر العسكري فيها يفتقر من حين لآخر إلى حصص الأغذية ومعدات الاتصالات الضرورية. ولم يتم التوصل إلى حل دائم لهذه المشكلة رغم المناقشات المتكررة مع الحكومة.

٦٩ - وفي سياق التركيز الدولي المكثف على دارفور، وكذلك على التحديات اليومية التي تواجهها البعثة في الميدان، تجد البعثة صعوبة أحيانا في مساعدة الأطراف الموقعة على اتفاق السلام الشامل على الوفاء بتعهداتها الهامة. وأدت ضخامة حجم البلد، بالإضافة إلى انعدام الهياكل الأساسية للنقل والاتصالات على الأرض، إلى إجهاد آليات الأمم المتحدة للدعم، مما يقتضي نقل صلاحيات بعض المهام من الخرطوم إلى المناطق. وقد شرعت ببعض الخطوات الأولية في هذا الاتجاه بتعيين أحد كبار المسؤولين الذي سيتولى مسؤولية تنسيق جميع أنشطة البعثة في جنوب السودان وسيمثل رئيس البعثة على أساس يومي لدى حكومة جنوب السودان. وسيتم تحمّل آثار هذه العملية اللامركزية، التي ستفوض المزيد من الصلاحيات إلى الميدان، من الموارد المتاحة للفترة الحالية. وسترد أي تغييرات في المستقبل يكون لها تأثير على الإدارة وهياكل الدعم الحالية في التقارير التي ستقدم إلى مجلس الأمن في المستقبل وفي مقترحات الميزانية اللاحقة.

سادسا - الآثار المالية

٧٠ - اعتمدت الجمعية العامة، بموجب قرارها ١٢٢/٦٠ بآاء لبعثة الأمم المتحدة في السودان، مبلغ ٤٠٠ ٥٣٤ ٠٧٩ دولار، بما يعادل ٢٠٠ ٩٦١ ٨٩ دولار في الشهر،

للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧. وإذا قرر مجلس الأمن تمديد ولاية البعثة إلى موعد يتجاوز ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٧، ستقتصر تكلفة الإنفاق على البعثة حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ على المبالغ التي وافقت عليها الجمعية.

٧١ - وفي ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، بلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المدفوعة للحساب الخاص للبعثة ٥٢٤ مليون دولار. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة المستحقة الدفع حتى ذلك التاريخ لجميع عمليات حفظ السلام ٨,٨ ٥٤١ مليون دولار.

٧٢ - وتم سداد تكاليف القوات والمعدات المملوكة للوحدات، للفترة المنتهية في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، وفقا للجدول الزمني للسداد.

سابعاً - ملاحظات

٧٣ - بينما أحرز الطرفان تقدماً ملموساً في تنفيذ اتفاق السلام الشامل، إلا أنه يتبقى الكثير الذي يتعين فعله إن أراداً تأسيس ديمقراطية دستورية شاملة، تمثل الوحدة فيها عنصر إغراء يستقطب الناحيين في جنوب السودان. ويتباني القلق، في الذكرى الثانية للاتفاق، من أن 'روح نيفاشا'، التي تمخضت عن اتفاق تاريخي قبل سنتين، أصبحت بعيدة المنال إلى حد ما، وبخاصة في الأشهر الأخيرة، ويتباني القلق أيضاً لأن التوافق في الآراء الذي أوجدته الاتفاقات قد خيم عليه شبح عدم الثقة وعدم اليقين.

٧٤ - وتذكر الأزمة التي حدثت مؤخراً في مدينة ملكال، بأن الاتفاق الذي أتى بشق الأنفس لم يتحقق له الاستقرار أو تكتب له الديمومة بعد، بل ويحتاج لتشجيع متواصل. ولا يزال عدم الثقة المتبادل بين الطرفين عقبة خطيرة، وما زالت توجد جهات قادرة على التخريب، كما أن الحرب في دارفور قد حولت الانتباه والدعم الدوليين بعيداً عن تنفيذ الاتفاق. ويتعين تكريس العام القادم لتركيز الانتباه على الاتفاق، من أجل صون المكاسب التي تحققت حتى الآن، ومد السودان بأساس مستقر يستند إليه في المضي قدماً. وإني أتعهد بأن التزم شخصياً بهذا الهدف.

٧٥ - وهناك في هذا الصدد، ترابط وثيق في ما بين المسائل الأمنية التي يتعين أن يحرز فيها تقدم، بغية كفالة تماسك السلام في عام ٢٠٠٧. ويتعين على القوات المسلحة السودانية أن تكمل إعادة انتشارها إلى الشمال من 'حدود ١ كانون الثاني/يناير ١٩٥٦'، بحلول ٩ تموز/يوليه. وبينما تظل إعادة انتشار الجيش الشعبي لتحرير السودان رهناً بتشكيل الوحدات المتكاملة المشتركة، إلا أن تشكيل هذه الوحدات تأخر الآن عن الجدول الزمني المحدد له في اتفاق السلام الشامل. ويتعين على الطرفين إيجاد حل لهذه المسألة والامتنال للالتزاماتهما

المحددة في الاتفاق بشأن إعادة الانتشار. وهناك أمر هام هو أن أهداف إعادة الانتشار لا تنطبق فقط على القوات النظامية، بل وعلى المجموعات المسلحة الأخرى المتحالفة مع طرفي الاتفاق أيضا.

٧٦ - أما العنف الذي شهدته ملكال فلم يقتصر على إبراز ضرورة إدماج المجموعات المسلحة الأخرى كمسألة ذات أولوية فحسب، بل وأظهر أيضا أن الوحدات المتكاملة المشتركة لم تصبح بعد الأساس الذي يمكن أن يستند إليه الجيش الوطني المستقبلي أو الضامن لصلون الأمن والاستقرار. وينطبق هذا على وجه التحديد على ضمان الأمن في محيط المناطق الحساسة، بما في ذلك منشآت النفط. ومن دواعي الأسف أنه لا تزال هناك معضلة أمنية حادة بالنسبة للطرفين معا تتعلق بإدارة المناطق الاستراتيجية. ويظل معدل المخاطرة مرتفعا فيما يتعلق بإمكانية تكرار ما حدث في ملكال في مناطق أخرى من جنوب السودان.

٧٧ - ويتعين على الطرفين معا أن يكفيا عن استخدام المليشيات كقوات تحارب بالوكالة عنهما، وأن يجعلا من إدماج المجموعات المسلحة الأخرى مسألة ذات أولوية عليا. ويتعين عليهما بناء على الالتزام بإيجاد حل مشترك، الذي تم الاتفاق عليه خلال زيارة الرئيس البشير لمدينة جوبا، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، إنشاء اللجنتين المخصصتين المعنيتين بالاستيعاب وإعادة الإدماج، المنصوص عليهما في اتفاق السلام الشامل، والعمل بمجد على استيعاب أو تسريح جميع المليشيات المسلحة، من خلال لجنة التعاون مع المجموعات المسلحة الأخرى والمجلس الوطني لتنسيق برامج التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج. وكما ذكر آنفا في الفقرة ٣٣ أعلاه، لا يزال الدعم الدولي لآليات التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج يتسم بأهمية حاسمة لتنفيذ الاتفاق.

٧٨ - ويتسم بذات الإلحاح الاتفاق بشأن وضع عقيدة موحدة وبرنامج تدريب مشترك للوحدات المتكاملة المشتركة. إذ أن قدرة هذه الوحدات على توفير الأمن ستصبح حاسمة عند مغادرة القوات المسلحة السودانية للجنوب. وستكون هذه الوحدات عرضة لأن تصبح جزءا من المشكلة، بدلا من إيجاد حل لها، إن لم يتم استيعابها وتزويدها بالكفاءة المهنية وإخضاعها لتنظيم جيد. وسبق لمجلس الدفاع المشترك أن طلب العون من المجتمع الدولي بغية تطوير هذه الوحدات. كما ينص اتفاق السلام الشامل بشكل محدد على أن يطلب الطرفان من المجتمع الدولي توفير الدعم التقني والمادي والمالي، بغية المساعدة على تدريب هذه الوحدات. وإني أناشد الدول الأعضاء ذات الخبرة والدراية في مجال إصلاح القطاع الأمني، أن تنتدب على وجه السرعة خبراء لمساعدة البعثة في هذا المجال، من خلال العمل مع مجلس الدفاع المشترك على إعداد برنامج مساعدة متكامل.

٧٩ - وأحث الطرفين على المسارعة إلى بدء ترسيم حدود '١ كانون الثاني/يناير ١٩٥٦'، والتوصل إلى اتفاق بشأن مركز آبيي. ولا بد من الاعتراف بأن التحقق من إنجاز إعادة الانتشار، في تموز/يوليه ٢٠٠٧، قد يكون أمراً صعباً ما لم تحل مسألة الحدود بصورة عاجلة. ويتعين على المجتمع الدولي توفير الدعم المالي والتقني، حسب الاقتضاء، للجنة التقنية المخصصة المعنية بالحدود.

٨٠ - ويمثل التزام كل من الطرفين بإنشاء دوائر شرطة تتحلّى بالكفاءة المهنية وتخضع للمساءلة، تمهيداً مع اتفاق السلام الشامل، مؤشراً يستحق أعظم الترحاب. وتمثل اللجنة المعنية بتطوير الشرطة في جنوب السودان، ورصيفتها المنشأة حديثاً في الشمال، منبرين هامين يجمعان الخبراء في شؤون الشرطة من السودان والأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، إلى جانب ممثلي البلدان المانحة. وإني أشجع هاتين اللجنتين على العمل بنشاط من أجل تحديد الاحتياجات التدريبية واللوجستية، وأحث المانحين على إقامة اتصال وثيق مع اللجنتين، بغية كفالة حسن تنسيق المساعدة المتعلقة ببناء القدرات وتحديد أهدافها.

٨١ - ويتعين أن تصبح بعض المؤسسات المركزية في إطار اتفاق السلام الشامل، أكثر فعالية مما كانت حتى الآن. وتعتبر لجنة التقدير والتقييم إحدى هذه المؤسسات، ولها وظيفة إشرافية حساسة على اتفاق السلام الشامل، وهي مكلفة بتوفير الدعم للطرفين، فيما يتعلق بالتزامهما "بجعل الوحدة جذابة". وبالمثل، يتعين على اللجنة السياسية لوقف إطلاق النار أن تعمل بمزيد من الفعالية، وينبغي على الطرفين استخدام استعراض أنشطة اللجنة المقرر، من أجل إعادة تنشيط هذا المنتدى الهام في عام ٢٠٠٧. ومن المسلم به أن البعثة تستطيع أداء دور أكثر أهمية، في إطار لجنة التقدير والتقييم، وأعتزم دعم هذه المسألة بقوة. ويتعين كذلك على المجتمع الدولي الأوسع نطاقاً أن يشارك بقدر أكبر من النشاط في عمل اللجنتين معاً، وكذلك خارج إطار عملهما، وبخاصة البلدان ذات الاهتمام بالسلام والتنمية في السودان.

٨٢ - وبالرغم من التصريح علناً عن الخلافات أثناء احتفالات الذكرى السنوية الثانية للاتفاق، يبدو أن الشراكة بين حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان شهدت تحسناً عاماً خلال الأسابيع الأخيرة، مما مكن من إحراز تقدم في مجالات هامة، مثل لجنة النفط الوطنية. إلا أن القلق يمتدني لما يبدو على الطرفين حتى الآن، من عدم الحماس لمعالجة المسائل الصعبة بعزم، في المؤسسات التي نص عليها الاتفاق، وتفضيلهما اللجوء إلى المناقشات غير الرسمية. وإذا كان لجذور الاتفاق أن تتعمق، فلا بد من فعل ما هو أكثر من ذلك من أجل تعزيز الشفافية في عملية صنع القرار السياسي، وتحسين قدرات جميع الأطراف

على المشاركة في العملية السياسية. وسيظل دعم المانحين، في مجال بناء قدرات الأحزاب السياسية والمؤسسات البرلمانية، مسألة ضرورية أيضا.

٨٣ - وقد آن الأوان لبدء عملية التأكد من توفر الشروط الضرورية لتنظيم عملية انتخابية حرة ونزيهة، حسب ما يتوقع لها في عام ٢٠٠٨ أو ٢٠٠٩. وحان منذ وقت طويل أجل سن قانون انتخابي وإنشاء لجنة انتخابية. وآمل في أن يتعجل الطرفان المضي قدما تجاه تشكيل اللجنة، التي ستحتاج من ثم إلى دعم المانحين السياسي والمالي والتقني، بغية التجهيز لإجراء الانتخابات.

٨٤ - وبعد مضي عامين على توقيع الاتفاق، أصبح من الضروري على وجه الخصوص تقديم مكاسب ملموسة للسلام إلى شعب السودان. وحث مجلس الأمن، في قراره ١٥٩٠ (٢٠٠٥)، على "الإسراع بتقديم مجموعة برامج مساعدة لتعمير السودان وتنميته الاقتصادية". لكن وتيرة التقدم المحرز على أرض الواقع كانت أبطأ، وبخاصة في جنوب السودان. وإني أرحّب بالمناقشات الجارية الآن مع حكومة السودان وأصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين، بغية فتح "نافذة ثانية" للصندوق الاستثماري المتعدد المانحين لجنوب السودان، الذي ستتولى إدارته الأمم المتحدة، والذي سيركّز على التعجيل بالتنفيذ في المجالات التي تتسم بالحاجة الملحة. ويتعين، في الوقت نفسه، أن يتم استكشاف الموارد في جنوب السودان بروح المسؤولية، حتى يؤدي تسريع التنمية الاقتصادية إلى تحقيق مكاسب سلام حقيقية للسكان بصفة عامة.

٨٥ - ومن المفهوم أن الاهتمام الدولي بالحالة في دارفور، خلال العامين الماضيين، وجّه قدرا كبيرا من الاهتمام، فضلا عن الموارد البشرية والمالية، بعيدا عن تنفيذ اتفاق السلام الشامل. ولا تمثل دارفور في هذا الصدد، مأساة في حد ذاتها فحسب، بل وتنعكس بشكل سلبي على المفهوم الجوهري لاتفاق السلام الشامل، الذي يعني أن تستقطب وحدة السودان الناحيين في جنوبه. ومن شأن إيجاد حل سلمي عاجل للصراع في دارفور إعطاء دفعة قوية لإعادة الثقة بين أطراف هذا الاتفاق. وعلى العكس من ذلك، كلما امتد أمد الصراع، ازدادت صعوبة إقناع مواطني جنوب السودان بأن وحدة البلد ستحقق أفضل مصلحة لهم.

٨٦ - ومن الضروري أيضا تذكّر أن الاتفاق يمثّل المرتكز والأساس لجميع الاتفاقات التالية، بما في ذلك اتفاق دارفور للسلام. وعليه يصبح الدعم الدولي المتواصل لهذا الاتفاق المتعدد المكونات مسألة لا غنى عنها. وقناعتي هي أنه يتعين أن يكون عام ٢٠٠٧ عام دعم متجدد ومشاركة في الاتفاق. وأنا أؤيد تأييدا كاملا ما أعلنته مؤخرا الهيئة الحكومية الدولية

المعنية بالتنمية، بأنها تخطط، باعتبارها جهة راعية للاتفاق ووسيطا فيه، لعقد اجتماع كبير، في تموز/يوليه ٢٠٠٧، لتقييم تنفيذ الاتفاق، كمسألة جوهرية.

٨٧ - وإنني إذ أدعو لتقديم دعم إضافي للاتفاق، أطلب من الطرفين أن يواصلوا معاً منح دعمهما الكامل للأمم المتحدة، في جهودها الرامية إلى مساعدتهما على تنفيذ الاتفاق. وإني إذ أستهل فترة ولايتي كأمين عام للأمم المتحدة، أود أن أؤكد لكلا الطرفين أن المنظمة ستحافظ على حيادها الكامل كجهة تحكيم، وستظل على التزامها بإنجاز السلام والتنمية لشعب السودان بأجمعه. وأطلب، مقابل ذلك، أن يتحلى الطرفان بروح الإنصاف، وأدعو إلى الحوار والتفاهم المتبادل، والالتزام بمساعدة الأمم المتحدة على أداء الدور الذي كُلفت به.

٨٨ - وختاماً، أود أن أشكر جميع موظفي الأمم المتحدة في السودان على خدماتهم التي لم تعرف الكلل من أجل دعم الاتفاق، والمساعدة على حل الصراع في دارفور. والأمم المتحدة بفضل جهودهم، على استعداد لمواصلة تقديم المساعدة إلى شعب السودان وسلطاته، في تنفيذ اتفاقاتهم التاريخية.

المرفق الأول

العنصر العسكري وعنصر الشرطة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦

العنصر العسكري									
المراقبون		ضباط الأركان		القوات		المجموع الفرعي للعنصر العسكري		الشرطة المدنية	
ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى
١٥	صفر	٣	صفر	١٢٠	صفر	١٣٨	صفر	١١	صفر
								١١	صفر
١٢		٧	صفر			١٩	صفر	٢١	صفر
٥	١	٥	٤					٨	٢
٢٠	صفر			٢٠	صفر				
٣١		٤	صفر	٣٥	صفر			٥	صفر
١٣				١٣	صفر				
								٢	صفر
٩	صفر			٩	صفر			١٧	٢
٨	صفر			٨	صفر			٢١	١
٦	صفر			٦	صفر				
٢٣	صفر	٢٠	صفر	١ ٥٣٨	صفر	١ ٥٨١	صفر	٤٢	صفر
١٤	صفر			١٤	صفر			٣	صفر
٥	صفر			٥	صفر				
٢٢	صفر	٢٩	صفر	١ ٤٩٩	صفر	١ ٥٥٠	صفر	١٨	١
٧	صفر			٧	صفر				
٥	صفر			٥	صفر				
٧	صفر			٧	صفر				
								١	١
٢	صفر			٢	صفر				
١٥	صفر			١٥	صفر				
١٢				١٢	صفر				
١٤	١			١٤		١			
		٤	صفر	٤	صفر			٢٨	صفر

العنصر العسكري									
المراقبون		ضباط الأركان		القوات		المجموع الفرعي للعنصر العسكري		الشرطة المدنية	
ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى
						٣	٢		
٩	صفر	٢	صفر			١١	صفر	٢	صفر
٧	صفر					٧	صفر		
		١	صفر			١	صفر		
١٠	صفر	٦	صفر			١٦	صفر	٢	صفر
١٥	صفر	٧	صفر	٢٥٤	صفر	٢٧٦	صفر	٢٤	صفر
١٢	صفر					١٢	صفر		
١٥	٢	٧	صفر	٣٠٣	٣٩	٣٢٥	٤١	٢١	صفر
١٣	٢	٢	صفر			١٥	٢	٢٥	٨
								١٧	صفر
						صفر	صفر	١٣	١
٥	صفر					٥	صفر	٤	١
٣		٢	صفر			٥	صفر	٩	١
١٤	صفر	١١	صفر	٤٢٨	٧	٤٥٣	٧	٧	٢
٦	صفر					٦	صفر		
									٤
		٣	صفر			٣	صفر	٣٥	٦
٨	صفر					٨	صفر		
١٤	صفر					١٤	صفر		
								٦	صفر
٦	صفر					٦	صفر	٥٦	صفر
		٢	صفر			٢	صفر	٢	صفر
٨	صفر					٨	صفر	٤	٣
٦	٣					٦	٣	١	صفر
		٥	صفر			٥	صفر		
١٥	صفر	١	صفر	١٣٥	صفر	١٥١	صفر		
١٤	١	٦	١			٢٠	٢	٢	صفر

العنصر العسكري									
المراقبون	ذكر	أنثى	ضباط الأركان		القوات		المجموع الفرعي للعنصر العسكري		الشرطة المدنية
			ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	
كينيا	٥	١	١١	صفر	٧٨٠	٣٢	٧٩٦	٣٣	١٨
مالي	١٤	صفر					١٤	صفر	
ماليزيا	٨	صفر	٣	صفر			١١	صفر	١٠
مصر	١٨	صفر	٢٢	صفر	٧٨١	١٥	٨٢١	١٥	٢
ملاوي	٦	صفر	١	صفر			٧	صفر	
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية			٣	صفر			٣	صفر	
منغوليا	٢	صفر					٢	صفر	
موزامبيق	٢	صفر					٢	صفر	
مولدوفا	٢	صفر					٢	صفر	
ناميبيا	٩	صفر					٩	صفر	١
النرويج	١٧	صفر	٩	صفر			٢٦	صفر	٤
نيبال	٨	٢	٥	صفر			١٣	٢	٤٩
نيجيريا	١٣	صفر	٥	١			١٨	١	٥٠
نيوزيلندا	٢	صفر	١	صفر			٣	صفر	
الهند	٢١		٢٦	صفر	٢ ٥٧٦	٤	٢ ٦٢٣	٤	٢٦
هولندا	٧	صفر	٢	صفر			٩	صفر	٦
الولايات المتحدة الأمريكية									٧
اليمن	١٦	صفر					١٦	صفر	٣
اليونان	٤	صفر	٢	صفر			٦	صفر	
المجموع مصنف حسب نوع الجنس									
	٥٧٩	١٣	٢١٧	٦	٨ ٤١٤	٩٧	٩ ٢٠٠	١١١	٥٩٧
المجموع	٥٩٢		٢٢٣		٨ ٥١١		٩ ٣١١		٦٤١

